الإعلان العالمي للنّاشرين المستقلّين
لحماية وتشجيع تنوّع الكتاب
باريس 1 -4 جويلية 2007

المقدمة

لقد أصبح دور الناشرين المستقلين باعتبارهم فاعلين أساسيين ، لنشر الأفكار وبناء كيان الإنسان محدودا في كامل أنحاء المعمورة. وهو ما جعل **تنوّع الكتاب** *– التنوع الثقافي في مجال الكتاب – **في خطر**.

لقد تضرّر الناشرون المستقلون أيّما تضرّر بطغيان العولمة الاقتصادية التي جعلت قطاع النّشر يرضخ أكثر فأكثر إلى المقاييس الماليّة، خاصّة وقد سيطرت على هذا القطاع المجموعات الاقتصاديّة الكبرى المالكة لوسائل الاتصال والتوزيع، **وهو ما ينذر بأنّنا مقدمون على تنميط المحتويات.**

إنّ البحث عن المنفعة فحسب يسقط حركة النّشر في نمط تسويقي لا يتماشى مع دورها في خلق الثروات الثقافية وتوزيعها، **ويتنافى ذلك مع اعتبار الكتاب ثروة عمومية**.

و لمواجهة هذا الوضع، اجتمعنا في باريس وتحديدا في المكتبة الوطنية بفرنسا يوم غرة جويلية 2007 في مؤتمر عالمي للناشرين المستقلين ، نحن الـ75 ناشرا مستقلا المنتمين إلى أكثر من 45 بلدا يمثّلون تعاونيّات تضمّ في المجموع أكثر من 465 دار نشر، **لنعلن مجدّدا عن عزمنا للمقاومة والتحرك المشترك.**

إنّنا ننخرط كليا في مبادئ اتفاقية اليونسكو لحماية وتنمية تنوّع أشكال التعبير الثقافي، التي دخلت حيّز التنفيذ في 18 مارس 2007. إنّنا نتوق إلى المشاركة الفعليّة في صياغة تصوّرات القطاع الثقافي الذي يخصّنا، ونعتبر أنه للرابطة التي تضمنا شرعية الدفاع عن تنوّع الكتاب والنشر المستقل وبصورة مخصوصة ، لدى الهيئات العالمية والدول الملتزمة بتطبيق الاتفاقية ووضع سياسات وطنية لحماية الكتاب والقراءة.

- **تنوّع الكتاب**: مصطلح جديد يقابل في الفرنسيّة مصطلح**La bibliodiversité** ويفيد اتّجاها نضاليّا للنّاشرين المستقلّين لضمان تنوّع أصناف الكتاب ضدّ تنميط الذّهنيّة البشريّة والهويّات الثقافيّة المحليّة ومركزة واحتكار أسواق الكتاب و لتحقيق حقّ الاختلاف والتّنوّع المستقلّ لمسالك النّشر والتّوزيع.

الإعلان

في بادئ الأمر نشجب بقوّة ، **كلّ شكل من أشكال الرقابة** ، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة أو حتّى وإن كانت تمتّ بصلة للرقابة الذاتية. كما أنّنا نعلن تضامننا الكامل مع زملائنا الناشرين، والكتّاب وكلّ المهنيين الآخرين في مهنة الكتاب الذين يقعون اليوم تحت طائلة أشكال التّرهيب و العنف المعنوي أو البدني، وعقوبات السّجن، واضعين بذلك نشاطهم وحياتهم في خطر. إنّنا نعاين من جهة أخرى ، تطوّر أشكال الرّقابة غير المباشرة سواء منها التي تكون لها مظاهر إدارية (مماطلة في الجمارك، ضرائب اعتباطيّة ...) أوقضائية أومادية أو تلك التي تنبع من آليّة رقابة ذاتيّة. إنّ مظاهر التّمركز وغلبة النزعة المالية على قطاع النشر ووسائل الإعلام ووسائل الاتصال تساهم أيضا بشكل مباشر وغير مباشر في توطيد أو إعادة ظهور أشكال الرقابة

إنّنا نلاحظ أنّ قوانين مكافحة الإرهاب وقوانين الأمن قلّصت منذ سنوات **حرية التعبير في كلّ أنحاء العالم**. ولهذا فإنّنا نرتئي النضال ضدّ هذا الوضع المنحطّ.

إنّنا قلقون لنقص انتقال الأعمال الفنية بجميع أنواعها والأفكار من ثقافة إلى أخرى، خاصة عبر الكتاب. إنّنا نلاحظ مثلا أنّ عددا قليلا من الكتب قد ترجم إلى الإنجليزية أو العربية في حين أنّ أهمّ الترجمات صادرة عن منجزات العالم الأنقلوفوني. لهذه الأسباب فإنّنا نخشى من تقوقع الهويّات الثقافية ومن تسلّط فكر مهيمن دائم. أمام هذا الوضع فإنّنا نطالب بالإجماع وبشكل لا جدال فيه **توفيرا عاجلا للأموال والمساعدات للترجمة** ، لفائدة الناشرين المستقلين ونطلب من كلّ الدول والسّلط العمومية وكل المناصرين المانحين لحشد عاجل للموارد لإنجاز ترجمة كافّة الأعمال، وللمساهمة في إعادة الاعتبار و تمتين الروابط بين المجتمعات الإنسانية.

إنّنا على قناعة تامة من أن **النشر المشترك** يمثّل أداة نافعة للحوار الثقافي بين الأمم. وأساسا حين يكون ثمرة التزام جماعي ويترجم بواسطة اتفاقيات تجارية متضامنة. إنّنا نعلن التزامنا لمواصلة التفكير حول مقولة" الكتاب المتساوي القيمة والحظوظ"، ذلك التفكير الذي تغنيه ممارساتنا السابقة.

كما نعلن بأننا نساند **سيادة الدّول في مجال السياسات الثقافية**، هذه السياسات التي لا ينبغي لها أن تسيء إلى حرية التعبير وحقوق الإنسان. فما يجب الحرص عليه هو السعي إلى احترام سيادة القانون والدّفاع عنه وتطبيقه لإقامة سياسات وقوانين لصالح الكتاب ولحماية وضمان نماء الصناعات الثقافية المستقلة. إنّ هذه السيادة قد تمكّن من سنّ قوانين توحيد الأسعار، ووضع الحوافز الضريبيّة، وتطوير المكتبات والمطالعة العموميّة، و حماية وتطوير الكتبيّات المستقلّة ، وتنمية الاقتناء العمومي للكتاب المنتج محليّا، وإقامة معاليم تفاضلية وطنية على نقل الكتاب.

ذلك أنّ الكتاب والنشر ينتميان إلى **التّراث الثقافي المحلّي والعالمي أيضا**، فتوزيع الأعمال الأدبية ينبغي أن يمرّ بشكل أولوي، خاصة عندما لا تتساوى مستويات التنمية، بواسطة النشر المشترك المتضامن والتنازل عن الحقوق وفي هذا المجال فإنّنا نشجّع النشر باللّغات المحلية أو بلغات الأقليات ونعبّر عن تضامننا مع الناشرين الذين ينشطون في هذا المجال.

إننا نطالب **بمراجعة اتفاقية فلورنسا** ، فلسنا معارضين لمبدأ حرية تنقل الكتب وهي للأسف عادة ما تعمل في غير صالح الأسواق والصناعات المحلية والوطنية، وندعو إلى تعويض خسائر المبادلات اللاّمتوازنة بين البلدان الأكثر تصديرا للكتب وبين البلدان المورّدة لها.

ندعو الجمعيات أو الهيئات والمؤسسات المنخرطة في **ظاهرة التبرّع بالكتاب** إلى اليقظة حتّى لا يتسبب نشاطهم في تعطيل النشر المحلي. ونقدّر بأنّ إعادة التفكير في أمر "التبرّع بالكتاب" وآلياته بات أمرا ملحّا وينبغي إعطاؤه معان جديدة وأبعادا حداثية.

إنّ الضّرورة الملحّة تقتضي أن يتمكّن الناشرون المستقلون من بلوغ الأسواق العمومية في مجال اقتناء الكتاب ببلدانهم. وينبغي أن يكون **النشر المدرسي** موكولا بصفة أولوية للناشرين المحليين المستقلين، أولا لما لذلك من أثر على التنمية الاقتصادية للنشر، وثانيا لأنّه من المصيري أن تكون المحتويات معدّة ومنتجة محلّيا.

وإنّنا نعتقد أنه من الضّروري خلق **محيط ضريبي ملائم لصناعة الكتاب**، ونقصد بشكل خاصّ، تبنّي ضرائب مخفّضة على الكتاب ولكنّنا ندعو إلى تخفيض كبير للضّريبة على الموادّ والمستلزمات الرئيسيّة في صناعة الكتاب ولهذا نأسف بأن بروتوكول نيروبي لم يحظ بالمصادقة أو التوقيع أو الاحترام من كل الأعضاء لحد الآن.

نريد أن نؤكّد ثانية استقلاليتنا المتبادلة مع الفاعلين في سلسلة الكتاب، كتّابا ومترجمين وكتبيّين ومكتبيّين. إنّنا نشعر بانخراطنا في وحدة مصيرية فعليّة مع **الكتبيّين المستقلّين**. ذلك أنّنا لا نغفل بأنّ الكتبيّين المستقلّين هم مثل نظرائهم الناشرين، فاعلين ثقافيين واجتماعيّين أساسيّين في إعلام وتكوين الأشخاص.ولذلك فنحن نعتقد أنه على النّاشرين والكتبيّين العمل المشترك لإظهار استقلاليّتهم وإعطائها معنى.

إنّ **التّوزيع** في بعض الدول في غاية الغموض بسبب الاحتكار الذي يهدّد سلسلة الكتاب برمّتها. ولهذا فنحن ندعو إلى تنظيم الهياكل الموجودة، ووضع هياكل بديلة للنشر والتوزيع.

تمثّل **المكتبات العمومية** حلقة بأكملها في سلسلة الكتاب، فمن خلال اقتناء المؤلفات ، ينبغي عليها أن تعكس التنوع الثقافي وأن تسمح بدعم النشر المحلّي مع إيفائها بدورها الاجتماعي في تكوين القرّاء.

إنّه من الأساسي أن تقع صياغة وتطبيق قوانين متوازنة في مجال **حقوق المؤلّف**، فهذه القوانين تسمح في الآن نفسه بحماية حقوق المبدعين، مع ضمان النّفاذ إلى المعرفة، ولذلك لابدّ في هذا المجال أن نتمسّك بمقصد هام ألا وهو منع احتكار المعرفة والتملك الخاص والمشطّ للمعرفة. وفي هذا الباب نؤكّد أن **النّفاذ إلى التّقنيات الحديثة** أمر أساسيّ، فهي وسائل مهمّة لنموّ تنوّع الكتاب.

إنّنا على وعي، بأننا حين نناضل ونطالب بحقوقنا ، **وجب علينا أن نقرّ في الوقت نفسه بواجباتنا ومسؤولياتنا** سواء الثقافية منها أو الاجتماعيّة أو المحيطية.

في نهاية هذه الأيّام الأربع من العمل المشترك، تأكّد لدينا من جديد **بأنّ "رابطتنا" هي فضاء ثمين للقاء الإنساني**، للحوارات ولتبادل الثقافات ، وتقاسم التجارب ، وللبدء في وضع مشترك لمعرفة مهنيّة حاذقة، ولتصوّرات، وللعمل على تنفيذ مشاريع نشر مبتكرة، وتحضير تحركات للدفاع الناجع عن النشر المستقل والكتاب المتنوّع التّعدّدي. إنّنا على وعي تام بأننا الفاعلين الأوائل لمشاريعنا وأفكارنا.

أخيرا ، **ندعو الناشرين المستقلين في كلّ أنحاء العالم إلى التكتل** على الصعيد الوطني، وعلى الصعيدين الاقليمي والعالمي أيضا، في الجمعيات والتعاونيات التي تسمح بالدفاع الأمثل عن حقوقنا، وتبلغ صوتنا. معا وبدعم من السلطات العموميّة، والداعمين، والمنظمات الدولية، نعلن عزمنا على مواصلة الدفاع والرقي بالنشر المستقل وبتنوّع الكتاب.

باريس ، الإربعاء 4 جويلية 2007